بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلحات المختصة ١

الخبر الواحد من حيث الأوصاف المتعلقة بالسند والمتن له اصطلاحات مشتركة بين الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، كما مر، وأوصاف مختصة بالحديث الضعيف، وهي تشمل المصطلحات التالية: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، الموقوف، المضمر، المتروك، المنكر، المدلس، المهمل، المجهول، المعلّل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود.

المقطوع:

إذا لم تكن الرواية متصلة بالمعصوم، ولم تكن منقولة عن الصحابة أو المعصومين: فيسمى الحديث حينئذ «المقطوع»، أي إن سند الرواية موقوف على التابعي، ولم يتصل بالمعصوم .. وهناك بعض التعاريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني: «في المقطوع وهو ما جاء عن التابعين ومن في حكمهم وهو تابع مصاحب الإمام أيضاً فإنه في معنى التابعي لصاحب النبي ﷺ عندنا فإن أقوالهم أي أقوال التابعين وأفعالهم موقوف عليهم... وهو مغاير للموقوف بالمعنى الأول؛ لأن ذلك يوقف على مصاحب المعصوم وهذا على التابعي».[١]

٢. قال العلامة المامقاني: «وهو الموقوف على التابعي ومن في حكمه وهو تابع مصاحب النبي أو الإمام عليه السلام قولا له أو فعلاً».[٢]

وطبقاً للتعاريف المذكورة فإن كل ما ينقله تابع النبي ﷺ، أو بقية المعصومين... والتي يدل ظاهرها على انها رواية من الروايات ولم تُسند إلى الصحابة أو المعصومين، فهي مقطوعة.

---

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٥.
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٠.

والحديث المقطوع من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم؛ لأنه أشبه بحديث التابعين منه إلى قول المعصوم، إلا إذا ثبت كونه من كلام المعصوم من خلال القرائن، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «وكيف كان معناه، فليس بحجة، اذ حجة في قول من وقف عليه، من حيث هو قوله، كما لا يخفى»[٣].

هذا، وتعتبر أقوال التابعين في التفسير والفقه من الأحاديث المقطوعة، وفيما يلي نماذج من هذه الأقوال:

١. محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبن أذينة في النساء إذا كان لهن ولد أعطين من الرباع. قال المقدس الأردبيلي في هذه الرواية: «وأنت تعلم إن العمدة في ذلك رواية إبن اذينة وهي كما ترى ليست بصحيحة ولا صريحة، بل ولا ظاهرة في تمام المطلوب لكونها مقطوعة، بل ظاهرها إنه فتواه حيث ما أسند إلى أحد ولا بظاهر ولا بمضمر».[٤]

٢. عن السدي في تفسير الآية الشريفة: «... ابتغاء الفتنة... » قال: المراد بالفتنة هاهنا الكفر.[٥]

٢. عن مجاهد في تفسير الآية: «...ويمحق الكفرين» قال: ينقصهم.

٣. عن عكرمة في تفسير الآية «...ولا الليل سابق النّهار... »، قال: لا يجتمع ليلان ليس بينهما يوم بل تتعاقبان كما قدره الله تعالى.

٤. عن الحسن في تفسير الآية «...إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار»، قال: تشخص أبصارهم إلى إجابة الداعي حين يدعوهم.

المنقطع:

إذا ما حذف راو واحد من وسط السلسلة فيسمى الحديث حينئذ بـ«المنقطع»، قال الشيخ البهائي: «أو سقط من وسطها واحد فمنقطع». وقد وردت تعاريف أخرى في المنقطع، فذهب

٣. الرعاية في علم الدراية، ص١٣٥.
٤. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، كتاب الميراث، الفصل الرابع، ج١١، ص٤٤٤
٥. مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٤٠، الآية السابعة من سورة آل عمران

الشهيد الثاني والعلامة المامقاني إلى ان المنقطع يرادف المقطوع:

قال الشهيد الثاني: «في المقطوع وهو ما جاء عن التابعي... ويقال له المنقطع».

قال العلامة المامقاني: «ويقال له المقطوع المنقطع أيضاً..».

وذهب والد الشيخ البهائي إلى ان المنقطع «هو ما حذف من وسط إسناده راو واحد أو أكثر».

وهناك من اعتبر الحديث المنقطع أعم، فكل نوع من أنواع القطع سواء كان الساقط واحداً أو أكثر، وسواء كان القطع في البداية أو في الوسط أو في نهاية السند يسمى «مقطوعا»، قال السيد حسن الصدر: «المنقطع وله إطلاقان: إطلاق بالمعنى الأعم: وهو ما لم يتصل اسناده إلى المعصوم . سواء كان الإنقطاع من الأول، أو من الوسط، أو من الآخر، واحداً كان الساقط أو أكثر... وإطلاق بالمعنى الأخص: وهو ما حذف من وسط إسناده».[٦]

والظاهر ان التعريف الأول هو انسب التعاريف، أي ما سقط من وسط إسناده نفر واحد، حتى يمكن التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى مثل: المعضل، المرسل، الموقوف، المعلق والمقطوع.

والانقطاع في وسط السند قد يكون ظاهرا، وقد يكون خفيا، والثاني لا يمكن معرفته إلا من خلال علماء الرجال المختصين بهذا الفن، والعارفين بطبقات الحديث؛ لأنه يعتبر نوعاً من أنواع التدليس، قال السيد حسن الصدر: «ثم الإنقطاع ظاهر وخفي والأول كما لو علم عدم لقاء الراوي، أو عدم إتحاد عصرهما والخفي لا يدركه إلا المتضلع في الفن».

ويعتبر الحديث المنقطع من أقسام الضعيف، من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم، وقد أشار السيد الخوئي إلى بعض موارد انقطاع السند ضمن كلامه عن طبقات الرجال فقال: «وقعت رواية ابن أبي عمير عن زرارة في إسناد جملة من الروايات جميعها محرفة لعدم ثبوت رواية إبن أبي عمير عن زرارة بلا واسطة»[٧].

نماذج من الروايات المنقطعة

---

٦. نهاية الدراية، ص ١٩٧.
٧. معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٢٤٨.

١. اخبرني الشيخ: عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة.[٨]

٢. عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام: ليس في يوم الفطر والأضحى أذان ولا إقامة...[٩].

٣. علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل ومعه ابن له، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: ما تجارة ابنك؟ فقال: التنخس، فقال أبو عبدالله: لا تشترين شيناً ولا عيباً.

المعضل:

إذا ما حذف من وسط الإسناد راويان أو أكثر فهو «المعضل»، قال الشيخ البهائي: «أو سقط من وسطها أكثر فمعضل». واختلف المحدثون في تعريف الحديث المعضل كما حصل ذلك في الحديث المنقطع. فالشهيد الثاني يرى أن المعضل: هو ما حذف منه اكثر من راويين، ولم يقيد الحذف بأن يكون من وسط السند قال: «والمعضل بإسقاط أكثر من واحد... ومثاله: يروى تابع التابعي أو من دونه قائلاً فيه: قال رسول الله»[١٠]، ويعتقد أيضاً (الشهيد الثاني) بأن المعضل من أقسام المرسل، ولم يعتبره إصطلاحاً مستقلاً، وعلى هذا الاساس فان المعضل: هو ما سقط منه راويان أو أكثر، سواء كان ذلك في بداية السند أو في وسطه أو في منتهاه. قال العلامة المامقاني: «المعضل... وقد فسّروه بأنه الحديث الذي حذف من سنده إثنان فأكثر فلو حذف أقل من الإثنين لم يكن من المعضل، بل ان كان من أوله كان من أقسام المعلق، وان كان من آخره كان من أقسام المرسل. فالمعضل مقابل المعلق وأخص من المرسل».[١١]

ويعتبر الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف بسبب عدم الاتصال، ولا يكون معتبراً

٨. الإستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج ١، ص ٢٨٢الرواية ١٠٢٧، كتاب الصلاة، الباب ١٥٥.
٩. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، الرواية ٢٧٦ في صلاة العيدين.
١٠. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٧.
١١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٥.

إلا إذا ثبت الإتصال بالمعصوم عن طريق القرائن، والظاهر إن اصطلاح «المعضل» ليس شائعاً بين الفقهاء والمحدثين كما ورد في عبارة الشهيد إنه من أقسام المرسل.

المرسل:

إذا ما حُذف بعض الرواة في نهاية السند، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر، أو الرواة فيقال للحديث حينئذ «المرسل»، وقد لا يُذكر الراوي في نهاية السلسلة ويذكر بدله عبارة «بعض أصحابنا» و... أو قد يحذف عدة رواة في وسط السند، ومن هذه الجهة فان الحديث المرسل يشمل المعضل أيضاً.

وقد وردت بعض التعاريف في المرسل، منها:

١. قال الشهيد الثاني: «وهو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه، والمراد بالإدراك هنا: التلاقي في ذلك الحديث المحدّث عنه، بأن رواه عنه بواسطة، وإن ادركه بمعنى: إجتماعه معه، ونحوه، وبهذا المعنى يتحقق إرسال الصحابة عن النبي ﷺ بأن يروي الحديث عنه بواسطة صحابي آخر».[١٢]

٢. قال السيد حسن الصدر: «المرسل على صيغة المجهول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كما يقال: ناقة مرسلة؛ لأن الراوي لا يقيده براو، وهو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فان رواه عنه حينئذ بغير واسطة أو بواسطة سقطت من السلسلة من آخرها كذلك واحداً كان الساقط أو أكثر أو كلها، عن عمد أو سهو أو نسيان فمرسل على المشهور».[١٣]

والظاهر من التعاريف المذكورة إن كل نوع من أنواع الحذف في سلسلة السند، سواء كان عمدياً أو سهوياً يوجب إرسال الحديث، ولذلك فان الحديث المرسل - في هذه الحالة - يكون شاملاً للحديث الموقوف، المعلق، المعضل و... في حين ان المرسل طبقاً لتعريف الشيخ البهائي يتحقق فيما إذا حصل القطع في آخر السند بصورة تصاعدية، أو سقطت جميع سلسلة السند.

---

١٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٦.
١٣. نهاية الدراية، ص ١٨٩.

أما بالنسبة إلى حجية المراسيل فهناك أقوال مختلفة في هذا المجال، فقد ذهب البعض إلى عدم حجية المراسيل مطلقاً كالشهيد الثاني الذي يقول: «المرسل ليس بحجة مطلقاً سواء ارسله الصحابي أم غيره، وسواء سقط منه واحداً أم أكثر، وسواء كان المرسل جليلاً ام لا؛ في الأصح من الأقوال للأصوليين والمحدثين؛ وذلك للجهل بحال المحذوف، فيحتمل، كونه ضعيفاً».[١٤] في حين ذهب آخرون إلى حجية مراسيل الثقات والعدول، قال المامقاني: «انه وقع الاختلاف في حجية المراسيل على قولين: أحدهما: الحجية والقبول مطلقاً إذا كان المرسل ثقة... وهو المحكي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ووالده من أصحابنا...»[١٥]، وعلى كلا القولين فإن مراسيل ابن أبي عمير سوف تكون مقبولة باعتباره لا ينقل إلا عن الثقات، وقد رفض بعض الرجاليين أمثال السيد الخوئي هذا القول، فلم يقبل مثل هذه المراسيل.

نماذج من الأحاديث المرسلة:

١. محمد بن الحسين وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد ابن الوليد شباب الصيرفي، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة....[١٦]

٢. عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عدة من أصحابنا، عن ابان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل لم يكن له مال فحج به اناس من أصحابه، اقضى حجة الإسلام؟ قال: نعم.

٣. أحمد عن أبي محمد الحجال، عن داود بن أبي يزيد، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الحاج لا يزال عليه نور الحج ما لم يلمَّ بذنب.

٤. محمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن حمزة بن محمد قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الجسم والصورة فكتب: سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صورة.

٥. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما من مؤمن يقارب في يومه وليلته اربعين كبيرة، فيقول

١٤. الرعاية في علم الدراية، ١٣٧.
١٥. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٤١.
١٦. مرأة العقول، ج ٣، ص ٤٨، الرواية ٩.

وهو نادم: أستغفر الله الذي لا اله إلا هو الحي القيوم.....

٦. وقال عليه السلام: لكل شيء طهور وطهور الفم، السواك.

٧. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كثر صلاته بالليل حسُن وجهه.

الموقوف:

إذا روي الحديث عن مصاحب المعصوم دون أن يتصل سند الحديث بالمعصوم فيسمى الحديث حينئذ «موقوفا»، سواء كانت سلسلة السند متصلة قبل الصحابي، ام منقطعة، وسواء كان ما ينقله الصحابي قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً. ويسمى الراوي الذي ينقل عنه الحديث «موقوف عليه» وهناك بعض التعاريف للحديث الموقوف:

قال الشهيد الثاني: «فان أخذ مطلقاً، فهو ما روي عن مصاحب المعصوم، من نبي أو إمام؛ من قول أو فعل أو غيرهما، متصلاً كان مع ذلك سنده أم منقطعاً».

وإذا ذكر الحديث الموقوف بصورة مطلقة، فالمراد به هو المعنى المذكور نفسه، وقد يستخدم هذا الاصطلاح مقيداً مثل: «وقفة فلان على فلان»، فالوقف هنا على غير مصاحب المعصوم. أي يشمل الطبقات المتأخرة عن المعصوم.

والحديث الموقوف يعتبر من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم ، كما هو الحال في أكثر أقوال الصحابة في التفسير غير المرفوعة إلى المعصوم، وان كان هناك احتمال بأن يكون قوله هو قول المعصوم نفسه؛ قال العلامة المامقاني: «فالأكثر على ان الموقوف ليس بحجة وإن صح سنده، لأن مرجعه إلى قول من وقف عليه وقوله ليس بحجة، وقيل بحجيته مع صحة السند لإفادته الظن الموجب للقطع».[١٧]

نماذج من الأحاديث الموقوفة

١. عن ابن عباس في معنى الآية الشريفة: «...ويتلوه شاهد منه... » قال: الشاهد جبرائيل يتلو القرآن على النبي.

١٧. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٢١.

٨. عن ابن مسعود في معنى الآية الشريفة: «إن إبراهيم كان أمة قانا لله حنيفاً... » قال: أي مطيعاً له دائماً على عبادته.[١٨]

وذهب الشهيد الثاني إلى أن كلام الصحابة في كيفية أعمالهم وسلوكهم يعتبر من الأحاديث الموقوفة فقال: «وقوله ـ أي قول الصحابي - كنا نفعل كذا أو نقول كذا ونحوه، ان اطلقه فلم يقيد بزمان، أو قيده ولكن لم يضفه إلى زمنه فموقوف؛ لأن ذلك لا يستلزم اطلاع النبي عليه، ولا أمره به، بل هو أعم، فلا يكون مرفوعاً على الأصح، وفيه قول نادر إنه مرفوع».[١٩]

الحمد لله رب العالمين

١٨. مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٥٥.
١٩. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٣.